مجلة كليّة

# الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة - تصدر سنويًا

العدد
السادس عشر
1999

1429 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1999 إفرنجي

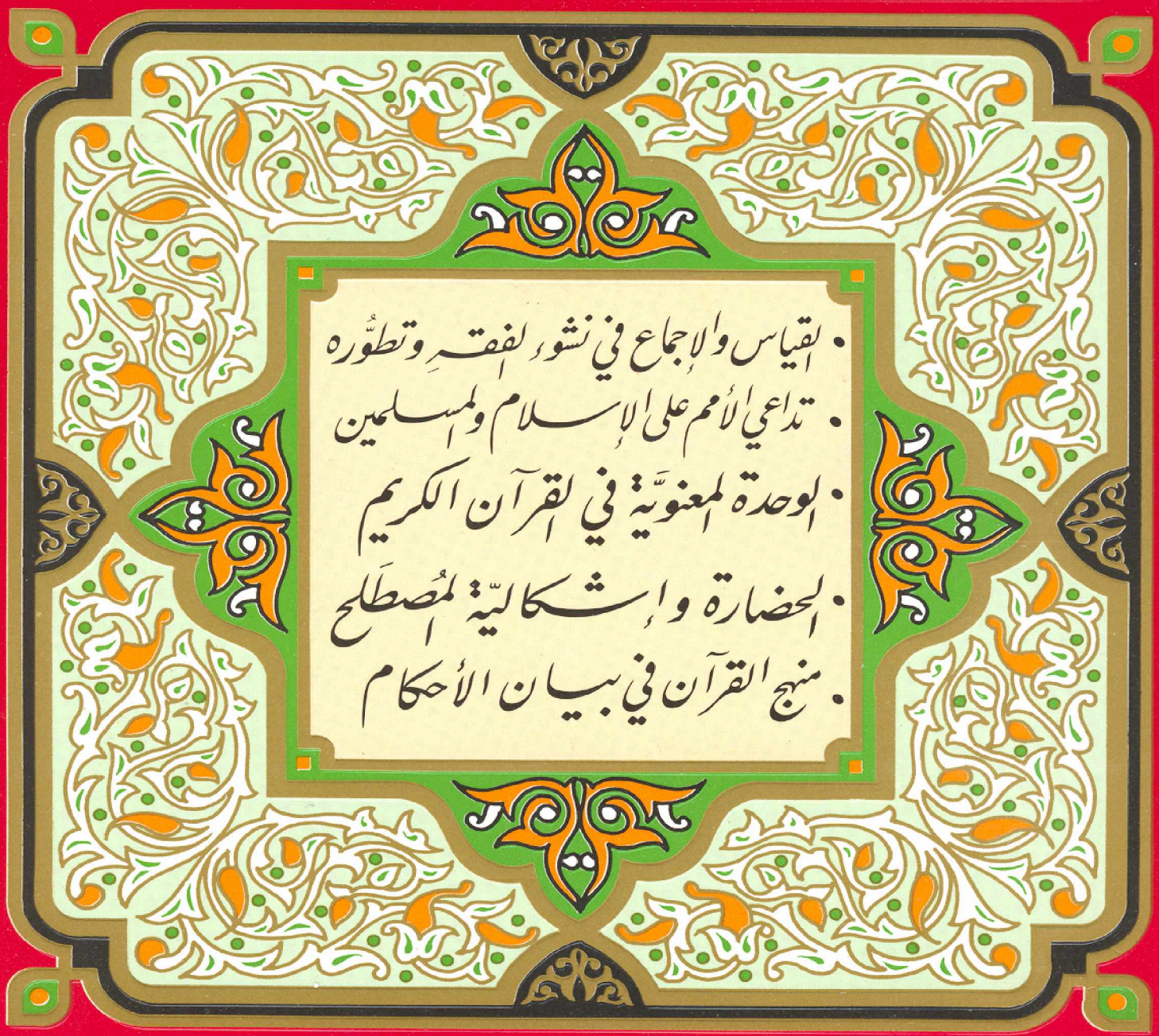

# الحديث النبوي الشريف بين النُّحاة وواقع اللُّغة

د. علي حسن مزبان

جامعة سبأ بعمران ـ كلية الآداب

اتخذ النحاة موقفاً من الاستشهاد بالحديث، استنه الأوائل منهم، ودرج عليه خالِفوهم فقد بنوا أسسهم في تقييد أحكام اللغة، وضبط ظواهرها على ما جاء في القرآن الكريم، ثم كان الشعر، مع ما فيه من توجيه الضرورة، من مصادر النحاة الأساسية التي اعتمدوا عليها في تقرير أحكامهم، إلا أنهم لم يعرضوا عن الحديث إعراضاً تاماً، وإنما كانوا يمدون نظرهم إليه استئناساً لتأييد بعض الأحكام، أو ردفاً لشاهد مؤيد لوجه من الوجوه على أنهم أئمة المصرين كما كان شأن من تبعهم، ولسنا بصدد عرض الصوارف التي صرفت النحاة الأوائل عن الإكثار من الاستشهاد بالحديث، فالأمر معروف مطروق، وقد كثر تعرّض الباحثين المحدثين له.

ومع أن معظم النحاة من رجال المذهبين لم يتخلفوا عن الاعتماد على الحديث لتوثيق ما يذهبون إليه، إلا أن صنيعهم هذا كان على قدر محدود جداً، بالقياس إلى استشهادهم بالقرآن الكريم والشعر، فقد استشهد سيبويه بالحديث في مواضع من كتابه[1]، كما استشهد به الفرّاء[2]، والمبرد[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن جِنّي[5]، والزمخشري[6]، وابن الأنباري[7]، وظل الاستشهاد بالحديث يجري محصوراً في الحدود التي وقف عندها هؤلاء النحاة حتى شطر من القرن السابع، إذ عمد نفر من النحاة إلى الخروج شيئاً عن حدود ما رسم للاستشهاد به، منهم ابن مالك ومعاصره ابن خروف[8]، وقد كان الرضيّ الأستراباذي ممن سار في هذا الاتجاه. ذكر صاحب الخزانة «وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم»[9]. إلا أن هذا الانعطاف نحو الحديث، وإن ظل محدوداً بالقياس إلى القرآن والشعر، لم يقدر له أن يمتد ويتسع، أو يجري في حدود ما أراده النحاة، وإنما جُوْبِهَ بنَعْيٍ عنيف من النحاة المعاصرين لهم، أو الذين أعقبوهم ممن كانوا حريصين على انتهاج سبيل أسلافهم، فعدوا الخروج على ما بدا لهم أنه من أسس الدراسة النحوية شبهة لا ينبغي للنحوي أن يقع فيها، فكان أظهر ما احتجوا به إن أئمة النحاة المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه»[10]. يقول أبو حيان معترضاً على صنيع ابن مالك: «قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات

---

(1) الكتاب: 1/ 74، 327 ـ 2/ 32، 80، 293، 3/ 268 ـ 4/ 116.

(2) أبو زكريا الفراء: 241 ـ 242.

(3) المقتضب: 1/ 34، 232 ـ 2/ 184، 217، 4/ 254.

(4) أبو علي الفارسي: 204.

(5) ابن جني النحوي: 134 ـ 135.

(6) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 181 ـ 186.

(7) الإنصاف: 63، 88، 300، 321، 426، أسرار العربية: 18، 164، 318، 424.

(8) خزانة الأدب: 1/ 5.

(9) خزانة الأدب: 1/ 4.

(10) خزانة الأدب: 1/ 5.

القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره» ثم يضيف «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقْرين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه، من أئمة النحو البصريين، والكسائي والفرّاء، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك»[11] وقد سعى المانعون إلى ترجيح صنيع أسلافهم باتهام رواة الحديث بأنهم تسامحوا في روايته بالمعنى، أو أن من كان أعجمياً منهم لم يَأْنِ له أن يتطبع باللسان العربي فيقيمه على نحو ما يقيمه أهله، ويبدو لي أن سيبويه هو الذي استنَّ هذا السبيل للنحاة وأجراهم عليه، يتضح ذلك من الأسلوب الذي التزم به في عرض الحديث، فهو لا ينظر إلى أحاديث النبي ﷺ على أنها بهذه الصفة، وإنما باعتبارها ألفاظاً لعامة الناس، وفي ذلك ما يشير إشارة جلية إلى أنه لم يكن يطمئن إلى انتهاء لفظها إلى رسول الله ﷺ. ففي باب (ضمير الفصل) يعرض حديثاً للنبي عليه الصلاة والسلام على هذا النحو: **«وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانهِ ويُنَصِّرانهِ»**[12]، وهو حديث معروف النسبة إلى النبي ﷺ[13]، إلا أن سيبويه لا يبدي ما يظهر له هذه الصفة. ولسنا نشك في أنه ما كان يمكن أن يتردد عن إعلان هذه النسبة لو كان واثقاً من أنه كلام النبي ﷺ توثيقاً للقول وتأييداً به لما يريد أن يحتج له، فهو عنده (قولهم)، وليس قولاً لقائل معروف، وهو يعرضه كما يعرض ما يصدر عن العرب من الأمثلة والصيغ إذْ يستهلُّها بقوله: (وأما قولهم) أو (مثل هذا قولهم)، وحديث آخر يأتي به في سياق طائفة من الأمثلة التي يجريها على نحو ما يقوله العرب، يقول: «ومما يدلل على أنه على أوله ينبغي أن يكون للابتداء فيه محال أنك لو قلت أبغض إليه من الشر لم يجز، ولو قلت خيراً منه أبوه جاز، ومثل ذلك، ما من أيام أَحَبُّ إلى الله عزَّ وجلَّ فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة، «ثم يضيف» وإن شئت قلت ما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه، وما

---

(11) خزانة الأدب: 1/ 5.

(12) الكتاب: 2/ 393.

(13) مسند ابن حنبل: 4/ 233، 253، 282 ـ 3/ 435، 4/ 28.

رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه، وما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة»[14]. فتجد أن الحديث يندرج بين الأمثلة ويتبعها، وليس في العرض ما يهبه تَمَيُّزاً منها، ثم هو يتصرف في الحديث على نحو ما يتصرف في المثال، وهو ما أدَّى إلى خفاء صفته، فلا تكاد تلمح أنّه يُقلِّب النظر في حديث من الأحاديث، وعلى هذا النحو يعرض قوله ﷺ: «**سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائكةِ والرُّوح**»[15] فيقول: «أما سُبُّوحاً قُدُّوساً ربَّ الملائكةِ والرُّوح فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السُّبُوح والقُدُّوسَ اسم، ولكنَّه على قوله اذكُر سُبُّوحاً قُدُّوساً، وذاك أنه خطر على باله أو ذكره فقال سُبُّوحاً»[16]. ولا ندري من هذا الذي قال، ولا من ذكره، وهو، لا شك، لا يشير إلى النبي ﷺ، وإنما لمن نطق بمثل هذا القول، ثم يقول: «ومن العرب من يرفع فيقول: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربُّ الملائِكةِ والرُّوح، كما قال أهل ذاك وصادق والله، وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً» فهو ينظر في قوله سمعه من العرب في سياق أقوال سمعها منهم، ثم وجدهم يتصرفون فيها رفعاً ونصباً. وتجد في خلال ذلك أن العرض مجرد عن أية إشارة تهدي إلى قائله أو تدفع إلى تصور أنه كلام لم يصدر ابتداء عن عامة العرب. ويستدل بقوله ﷺ: «**الناس مَجْزِيُّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشر**»[17]، في ثلاثة مواضع لم يقدم في أي منها ما يشير إلى أنه حديث. يقول في أحدها «هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: الناس مَجْزِيُّون بأعمالهم إنْ خيراً فخير وإنْ شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إنْ خِنْجراً فخِنْجر وإنْ سيفاً فسيف» ثم يضيف: «وإنْ شئت أظهرت الفعل فقلت: إنْ كان خنجراً فخنجر وإنْ كان سيفاً فسيف»[18]، ويتعرض له في موضع آخر فيقول: «إنما جاز هذا في إنْ؛ لأنها أصل الجزاء ولا

---

(14) صحيح البخاري: 1/ 341، 3/ 208، صحيح مسلم: 8/ 52.

(15) مسند ابن حنبل: 6/ 35، 94، 110، 176، 200.

(16) الكتاب: 1/ 327.

(17) استشهد به ابن هشام في كتابه (شذور الذهب) صفحة 243، واستهله بقوله: (فقوله ﷺ «الناس مجزيون»).

(18) الكتاب: 1/ 258.

تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير وإن شراً فشر»[19] ويعرض له في موضع ثالث فيسوقه على هذا النحو: «ونظير ذلك قوله إنْ خيراً فخير وإنْ شراً فشر»[20]. فنجد أن الحديث يعرض بهذا العرض، فهو مرة قولك، ومرة أخرى قول العرب، ويستهلُّه في موضع آخر بـ(قالوا)، وفي موضع آخر بـ(قوله)، ومن خلال ذلك لا يتكشف أصل هذا القول، وتضيع نسبته حتى يكون أقرب ما يتبادر إلى الذهن فيه أنه قول من أقوال العرب، أو أنه مثال من الأمثلة يأتي به حذواً لما يقولون. وقد يورد الحديث مستهلاً بما يستشف منه أنه لقائل محدد، إلا أنه لا يكشفه، من ذلك قوله: «فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: إن الله ينهاكم عن قيل وقال»[21]. وهو لا يكشف من هذا الذي قال، في حين أنّ المقام يستدعي ذلك، لتوثيق القول، فضلاً عن أن قصر هذا الحديث يحمل على الاطمئنان إلى سلامة روايته[22] وأنّ التصرف فيه ـ على بعده ـ لا يخرجه عما استشهد به من أجله، وهو دخول حرف الجر على الفعل بصورته تلك، وشبيه بهذا استشهاده بالحديث «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة»[23] فأما ما جاء من المؤنَّث لا يقع إلا لمذكَّر وصفاً، فكأنه في الأصل لسلعة أو نفس كما قال: لا يدخل الجَنَّة إلا نفسٌ مؤمنة[24]. وهو حديث تضافرت كتب الحديث على عرضه في مظان كثيرة بصورته هذه وهو ما يبيح الاطمئنان إلى سلامة روايته. ومما يستوقف النظر أنّ هذا الأسلوب من التقديم قد خصه سيبويه بما تخص صيغته بعبارة قصيرة من الأحاديث، يضاف إلى ذلك أن هذه الصورة قد اتفقت كتب الحديث على إبرازها في مواضع كثيرة سالمة، من دون أن يداخلها ما يمس موضع الاستشهاد

---

(19) الكتاب: 3/ 212.

(20) الكتاب: 1/ 149.

(21) الكتاب: 3/ 278.

(22) مسند ابن حنبل: 2/ 37، 367 ـ 4/ 246، 249، 250، 251، 255، البخاري: 2/ 264.

(23) مسند ابن حنبل: 1/ 3، 3/ 415، 5/ 438، البخاري: 2/ 264، 4/ 236، صحيح مسلم: 1/ 139، ابن ماجة: 1/ 548، 2/ 1432، الترمذي: 10/ 10.

(24) الكتاب: 3/ 237.

منها. وربما كان من قبيل استشهاده بالحديث استدلاله بـ(إمَّا لا)؛ إذ يعرض هذه الصياغة على أنها قولهم: يقول «ومثل إنَّ في لزوم (ما) قولهم: إمَّا لا عوضاً»[25] ويكرر الإشارة إليه في موضع آخر فيقول ومثل ذلك: «قولهم (إمَّا لا) فكأنه يقول: أفعل هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيره»[26]. وصحيح أنه ليس في هذه الصياغة ما يشير إلى أنها من الحديث، والأَوْلى أن تُعَدَّ من الصياغات التي تتردد على ألسنة الناس، ثم يعتري بنيتها الأصلية الحذف؛ لشيوع استعمالها، حتى تؤول إلى هذه الصورة، إلا إنني وجدت أن أبا البقاء العُكْبَريّ في كتابه (إعراب الحديث)، الذي أخلصه لتوجيه ما أشكل من الحديث النبويّ، يعرض لهذه الصياغة ويَعُدُّها من الحديث الشريف، إذ ترد في قوله ﷺ: «**إما لا فَأَعِنِّي على نفسِك بكثرةِ السجود**». يقول أبو البقاء في توجيهها: «وهي مستعملة في معنى الشرط، وجوابها محذوف، والتقدير ها هنا، إلاَّ تتركْ سؤالك شفاعتي فأعِنِّي»[27]، كما وجدت ابن مالك يعرض لهذه الصياغة في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) ويَعُدّها مما قاله ﷺ إذ يقول: «وقول النبي ﷺ فإمَّا لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر»[28]، ثم يضيف: «وفي فإمَّا لا فلا تتبايعوا شاهد على أن حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً بما، كان واسمها وخبرها المنفي بـ(لا) نافية فإنَّ الأصل، فإن كنتم لا تفعلون فلا تتبايعوا» ويستطرد مضيفاً: ومثله في جامع المسانيد قول النبي ﷺ للقائل: حاجتي أن تشفع لي يوم القيامة، إمَّا لا فأعِنِّي بكثرة السجود، أي إنْ كنت لا بُدَّ لك من ذلك فأَعِنِّي»[29]. من هذا كله نجد أن سيبويه لم يقدم بين يدي الحديث الذي يستشهد به ما يكشف صفته،

---

(25) الكتاب: 1/ 294.

(26) الكتاب: 2/ 129.

(27) إعراب الحديث النبوي: الورقة 41.

(28) شواهد التوضيح والتصحيح: 174.

(29) شواهد التوضيح والتصحيح: 177، ومما تجدر الإشارة إليه إن هذا الحديث وثلاثة أحاديث أخرى وهي قوله ﷺ: «الناس مجزيون بأعمالهم»، وقوله ﷺ: «لا يدخل الجنة إلانفس مؤمنة»، وحديث التلبية«لبيك إن الحمد والنعمة لك»، هذه الأحاديث الأربعة لم ينبه المحقق عبد السلام هارون على أنها أحاديث، ولم يوردها ضمن فهرس الحديث، 5/ 32.

أو يؤدي إلى افتراض صدوره عن قائل معروف، بل هو عنده مما قاله العرب، ويستشف من هذا أنه لم يكن مطمئناً إلى اتصال لفظه بالرسول ﷺ، كما يُفهم منه أنه يرى أن تصرفهم به قد أبعده عن لفظ قائله الأول، وأَخْرَجه عما يبيح نسبته إلى النبي ﷺ، فهو عنده مما تعاوره العرب وتصرفوا به على نحو ما يتصرفون في أقوالهم، وكل هذا يؤدي إلى القول: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث»[30]، فإن ما يستشف من موقف سيبويه من الحديث يؤدي إلى هذا القول ويدفع إليه. وعلى الرغم من المحاولات المحدودة التي أبداها نفر من النحاة المتأخرين لإحلال الحديث موضعاً بجانب القرآن الكريم والشعر في مجال الاستشهاد، فإن الأمر بقي على حاله، ولسنا نستبعد ما لاستقرار الأصول لمنهج الدراسة النحوية من أثر في هذا الشأن، يضاف إلى هذا أن كل مسألة من مسائل النحو قد أشبعت بحثاً خلال مسار الدراسة النحوية، وتهيأ لها من الحجج والشواهد ما يغني الباحث عن تَسَقُّطِ شواهد أخرى لها؛ لترجيح ما تأيدت صحته، وإبطال ما استقر بطلانه. ومع أن الاستشهاد بالحديث في مجال النحو ظل في حدود ما بدأه الأوائل، إلا أن الانصراف إليه بدا خلال ذلك يتخذ مظهراً لافتاً للنظر؛ إذ وجدنا نفراً من النحاة ينصرفون إليه انصرافاً يتعدى توسيع مجال الاستشهاد به إلى النظر المتأمل فيما أشكل منه؛ لتوجيهه توجيهاً نحوياً، وفيما يوافق القياس منه، تعزيزاً به لحكم من الأحكام أو مذهب من المذاهب. وربما كان أبو البقاء العكبري (تـ 616هـ) أول من بدأ هذا الاتجاه؛ إذ نجده يخصص له أحد كتبه وهو (إعراب الحديث النبوي)[31]. ولقد كان أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (تـ 581هـ) ممن نحا هذا المنحى إلا أن جهده في هذا الشأن جاء محدوداً بالقياس إلى صنيع أبي البقاء؛ إذ وجدناه يقف عند طائفة من الأحاديث في جانب من أماليه المسماة بـ(أمالي السهيلي)، التي استوعبها كتيب صغير، وربما كان ابن مالك ثالثهما، فقد ألَّف في هذا الشأن كتابه

(30) خزانة الأدب: 1/ 5.

(31) من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (1592 عام) اطلعت على نسخة مصورة منه.

الموسوم بـ(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح). والحق أن ابن مالك فريد في هذا الشأن بالقياس إلى صنيع سلفيه، فقد كان يعمد إلى استقاء بعض الأحكام مما بين يديه من الأحاديث، يرجح ويفنّد بموجبها، وفي هذا ما يؤيد قول أبي حيان: «فقد أكثر المصنف ـ يعني ابن مالك ـ في الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين سلك هذه الطريقة»[32]، من ذلك تعقيبه على الحديثين: قوله ﷺ: «**من يقم ليلة القدر غفر له**» وقول عائشة رضي الله عنها: «متى يقم مقلمك رقّ» يقول: «تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً ومعنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة» ثم يعقّب على ذلك بقوله: «والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء»[33].

وفي مسألة اجتماع ضميرين فأيهما أرجح؟ اتصالهما أم انفصالهما؟ يقول رداً على من خالفه فيما ذهب إليه: «وأما مخالفة القياس فمن قيل إن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي ﷺ: «**إنْ يكنه فلنْ تسلّط عليه وإنْ لم يكنه فلا خير في مثله**»[34]. وهو يرجح ما ذهب إليه المبرِّد على ما ذهب إليه سيبويه اعتماداً على حديث يقول: «وأجاز المبرِّد الاتصال في هذا النوع كقوله: أعطيتهموك، وحكى سيبويه تجويز ذلك عن بعض المتقدمين، وردَّه بأن العرب لم تستعمله. وقد روي عن عثمان، رضي الله عنه، أنه قال: «إن الباطل أراهمني إيَّاه» ويضيف: «ففيه حجة للمبرِّد على سيبويه»[35]. وفي مسألة تنازع الفعلين وإعمال الأول وإسناد الثاني إلى ضمير يستدل بقول ابن عمر: «لما فتح هذين المصرين أتوا عمر» يقول: «ففيه تنازع فتح وأتوا، وهو على إعمال الثاني وإسناد الأول إلى ضمير عمر، ثم يضيف: ففيه حجة على الفرَّاء، فإنه لا يجيز

---

(32) خزانة الأدب: 1/ 5.

(33) شواهد التوضيح والتصحيح: 14 ـ 15.

(34) المصدر نفسه: 27 ـ 28.

(35) المصدر نفسه: 31.

«أكرمني وأكرم زيداً، لا على حذف الفاعل ولا على إضماره»[36]. ويورد حديثاً يأتي فيه استعمال (من) الجارة لابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: «وأما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأما منذ فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها»[37]. ويسوق عدداً من الأحاديث جاء فيها جواب (أمَّا) غير مصحوب بالفاء، ثم يعقب على ذلك بقوله: «وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وإنَّ من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة في النثر مقصّر في فتواه عاجز عن نصر دعواه»[38]. ومما أقام فيه الحكم استناداً إلى ما ورد في الحديث قوله: «العرب تقسم بفعل الشهادة، فتجعل له جواباً كجواب القسم الصريح» وهذه مسألة نبّه عليها سيبويه في كتابه[39]، أشهد سمعت، فأجرى أشهد مجرى أحلف، وجعل جوابه فعلاً ماضياً مقروناً باللام من دون قد «ويعقب على ذلك بقوله» ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص في الشعر، والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام»[40]. وبشأن حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم يورد قول عقبة بن عامر للنبي ﷺ: «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يُقْرونا»، ويردفه بحديث آخر، ثم يضيف: «قلت حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التحقيق ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه، فمن ثبوته في النثر لا يقرونا»[41]. وفضلاً من هذا فإنَّ ابن مالك يختلف عن سلفيه السهيلي وأبي البقاء العُكْبَريّ في مقدار ثقته بصورة اللفظ الذي يعرضه الحديث المرويّ، فقد وجدنا أن السهيليّ يبدي بعض التشكك في رواية الحديث حين تتضح مخالفتها للقياس، من ذلك قوله: «وأما حديث أبي بكر (ولكن خوة الإسلام) فإنْ صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها

---

(36) المصدر نفسه: 120.

(37) المصدر نفسه: 130.

(38) المصدر نفسه: 138.

(39) الكتاب: 3/ 104.

(40) شواهد التوضيح والتصحيح: 168.

(41) المصدر نفسه: 171.

من الصاحب أو التابع مسهلة الهمزة»[42]. ويقول في موضع آخر «وأما مثل أو قريب من فتنة الدجال، فإن صحت الرواية فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها»[43]، وقد يدفعه ذلك إلى رفضها حين يعسر تأويلها، كقوله، تعقيباً على الحديث «جاء الأولين والآخرين»: «وأما جاء الأولين والآخرين، فالنصب فيه بعيد، إلا أن يكون مشبهاً بقوله: دخلوا الأول فالأول، وليس مثله، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة»[44] ويقول في موضع آخر: «وأما قوله: ما رأيته أكثر صياماً، بالخفض لصيام، فلا أحسبه إلا وهماً، وإن الراوي ربما بنى اللفظ على الخط»[45]، ومثل هذا صنيع أبي البقاء، فقد كان ينسب ما يراه مخالفاً للقياس إلى الرواية، يقول بشأن الحديث «يا أبا ذر هل تدري فيما تنتطحان»: «فإن كان من تخليط الرواة فينعي أن يقال بغير ألف، وإن ورد عنه ﷺ كان من الشذوذ[46]. ويقول معقباً على هذا الحديث: «لَهَذَا عند الله أَخْيَر»: «فيجوز أن يكون السهو من الراوي، والصواب خير، ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل: أفضل»[47]. وقد رفض عدداً من الأحاديث ناسباً ما فيها إلى غلط الرواة من دون أن يكلف نفسه عناء التماس الوجه لها، إذ يقول معقباً على الحديث «لم ألقاكم على تلك الحال»: «بالألف في هذه الرواية والصواب لم ألقكم بغير ألف»[48]، ويقول معقباً على الحديث «ودية أصابع اليدين والرجلين سواء عشرة من الإبل» وقع في الرواية عشرة وهو خطأ، والصواب عشر لأن الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث»[49]. ويورد الحديث «إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئاً واحداً» ويعقب عليه بقوله: «هكذا في الرواية

---

(42) أمالي السهيلي: 128.

(43) المصدر نفسه: 74.

(44) المصدر نفسه: 76.

(45) المصدر نفسه: 132.

(46) إعراب الحديث النبوي: الورقة 14.

(47) إعراب الحديث النبويّ: الورقة 13.

(48) المصدر نفسه: 25.

(49) المصدر نفسه: 24.

بالنصب وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر بنو وليس هنا خبر غيره»[50]. أما ابن مالك فقد كان شديد الوثوق بلفظ الحديث كما رأينا، إذا كان مطمئناً إلى أنه كلام النبي ﷺ، فلم يبد أي تشكك في صحة الرواية على نحو ما رأينا عند السهيلي وعند أبي البقاء، فقد كان يعده «كلام أفصح الفصحاء» أو «أفصح النثر» أو «أفصح الكلام المنثور»، ومن أجل هذا مضى يصحح ويبني الأحكام ـ كما قال أبو حيان ـ مستنداً إلى ما في الحديث الشريف إذْ هو عنده كلام يرقى إلى رتبة أوثق النصوص وأصلها وأفصحها، وهذا مُتَأَتٍّ من وثوقه الشديد بلفظه، إذ لم يكن يداخله أي شك في نسبته إلى النبي ﷺ مخالفاً بذلك ما أشاعه النحاة من أنه «مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول»[51]. ومعروف أن مسألة الاستشهاد بالحديث من المسائل التي وقف إزاءها المحدثون كثيراً، وأطالوا النظر فيها، ونتج عن ذلك أن انتصر نفر منهم لمؤيدي الاحتجاج بالحديث بحجج أردفوا بها حجج من سبقهم إلى ذلك، وقد تجمعت لنا ملاحظات في هذا الشأن من خلال نظرنا في الكتب الثلاثة ـ كتاب أبي البقاء، وكتاب السهيلي؛ وكتاب ابن مالك ـ فضلاً عن ذلك فقد ألزمنا النظر في هذه الكتب بالرجوع كثيراً إلى أمهات كتب الحديث المعروفة، وهي ملاحظات تنساق في اتجاه الدعوة إلى الأخذ بالحديث الشريف في مجال الاستشهاد وتؤيدها[52].

لقد كان من أظهر الحجج التي تمسك بها مانعو الاستشهاد بالحديث وقوعهم على بعض الأحاديث التي رأوا فيها مخالفة للأقيسة التي وضعوها، وهي حجة يمكن ردها وإبطالها اعتماداً على النظر في هذه الأحاديث التي ألحقت بها هذه الشبهة؛ إذ من المعروف أن الغالب على الأحاديث أنها لا تأتي من طريق واحد، وإنما تنساق من طرق متعددة، وهي لا تأتي بطرقها المتعددة على صورة واحدة، حيث نجد أن طائفة كبيرة من الأحاديث التي تروى، وفيها ما يخالف قياس اللغة، ترد من طرق أخرى على وفق هذا القياس، والأمثلة

---

(50) المصدر نفسه: 10.

(51) همع الهوامع: 1/ 105.

(52) إعراب الحديث النبوي: الورقة 21.

كثيرة منها حديث سلمة بن وقش الذي يرويه أبو البقاء عن جامع المسانيد «لا يرون أن بعثاً كائناً بعد الموت» والحديث في مسند ابن حنبل، وفي مسند سلمة بن وقش «لا يرون أن بعثاً كائن»[53]. وثمة حديث آخر يورده عن سلمة بن الأكوع على هذه الصورة «إلى شعب فيه ما يقال له ذا قرد»[54] وهو في مسند ابن حنبل أيضاً وفي مسند سلمة بن الأكوع يقال ذو قرد»[55].

ومما عُدَّ من الأحاديث المشكلة قوله ﷺ: «**إني سائلكم عن شيئين فهل أنتم صادقوني**»، وقد أخرجه البخاري بسند أبي هريرة بهذه الصورة[56]. إلا أنه يرد في موضع آخر في البخاري وعن أبي هريرة «فهل أنتم صادقيني[57]. وحديث سلمة ابن نفيل الذي أورده أبو البقاء هكذا «ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً»[58]، وهو يرد في مسند سلمة بن نفيل وفي مسند ابن حنبل موافقاً القياس «ولستم لابثين بعدي إلا قليلاً»[59]. ومما تعرض له ابن مالك في شواهد التوضيح والتصريح «فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحته ناراً»[60] والحديث في البخاري «يوقد تحته نار»[61] ومن هذا الحديث المروي عن النواس بن سمعان الكلابي «قلنا يا رسول الله ما لبثه في الأرض؟ قال أربعين يوماً»[62]. وقد وجه ابن مالك النصب فيه على هذا النحو «ومن الاكتفاء بالمعنى قوله عليه السلام أربعين يوماً» حين قيل له ما لبثه في الأرض؟ قال أربعين يوماً «حين قيل له ما لبثه في الأرض، فأضمر بـ(لبث) ونصب به (أربعين)، ولو قصد تكميل المطابقة لقال (أربعون يوماً) بالرفع»[63]. وقد ورد

---

(53) مسند ابن حنبل: 3/ 53

(54) إعراب الحديث النبوي: الورقة 21.

(55) مسند ابن حنبل: 4/ 53.

(56) صحيح البخاري: 4/ 70.

(57) المصدر نفسه: 2/ 259.

(58) إعراب الحديث النبوي: الورقة 21.

(59) مسند ابن حنبل: 4/ 181.

(60) شواهد التوضيح والتصحيح: 75.

(61) صحيح البخاري: 1/ 328.

(62) مسند ابن حنبل: 4/ 181.

(63) شواهد التوضيح والتصحيح: 74.

هذا الحديث على الصورة الموافقة للقياس عن النواس بن سمعان في سنن ابن ماجة[64] وسنن أبي داود[65]. والأمثلة كما قلنا، وورود الحديث في رواية موافقاً القياس إلى جانب أخرى مخالفة له تمثّل وجهاً من الوجوه التي يمكن التماس التأويل لها، يستلزم أن ينظر فيما وافق القياس منه للاستدلال به؛ إذ ليس ثمة ما يمنع ذلك، بل إن صحته ترجح احتمال وروده عن النبي ﷺ بصورته المروية على الصورة الصحيحة للحديث في مقابل الصورة المخالفة. ولا نكاد نجد إجماعاً على الصورة المخالفة إلا قليلاً، بل نادراً، وكتب الحديث زاخرة بأمثال ذلك، فقد أورد ابن حنبل الحديث «ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه فيعصبونه بالعصابة»[66] عن أسامة، غير أن البخاري يعرض هذا الحديث في ثلاثة مواضع يرد فيها كلها على هذه الصورة «أن يتوجوه فيعصبونه»[67]. وقدأخرج البخاري قوله ﷺ: **«لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها»**[68] بسند ابن عمر.

ويعرض السهيلي حديثاً آخر بهذه الرواية وهو قوله ﷺ: **«إن لله تسعة وتسعين اسم»** بخفض التمييز، يقول في توجيهه «وأما تسعة وتسعون اسم، بخفض اسم فيخرَّج، لأن قوماً من العرب يجعلون الإعراب في النون، فيلزمون الجمع الياء، فيقولون كم سنيناً، ولا يفعلون هذا مع الواو، فإذا قلت على هذا تسعين اسم فعلامة النصب فتحة النون، وانحذف للإضافة التنوين من تسعيناً[69]. والحديث يرد في عدة مواضع (تسعة وتسعين اسماً)[70] ولم أجد الرواية التي أثبتها السهيلي، والحديث المروي عن أبي هريرة «ومن أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصيني فقد عصى الله»[71]. هذا الحديث يرد في عشرة مواضع

---

(64) ابن ماجة: 2/ 431.

(65) سنن أبي داود: 2/ 431.

(66) مسند ابن حنبل: 5/ 103.

(67) صحيح البخاري: 3/ 220، 4/ 46، 160.

(68) صحيح البخاري: 3/ 155.

(69) أمالي السهيلي: 65 ـ 66.

(70) ابن حنبل: 2/ 297، البخاري: 2/ 184، 4/ 450، مسلم: 8/ 63، ابن ماجة: 2/ 1269.

(71) إعراب الحديث النبوي: الورقة 30.

في ابن مسند حنبل والبخاري وابن ماجة، وعن أبي هريرة: «من عصاني فقد عصى الله»[72]، وجاء في صحيحي البخاري ومسلم قوله ﷺ: «**ومن أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا**»[73]. والحديث يرد في مواضع أخرى من هذين الصحيحين، وفي مسند ابن حنبل ومسند أبي داوود وابن ماجة بروايات أرْبَتْ على العشر، يأتي فيها الجواب على هذا النحو «فلا يقربن مساجدنا»[74] «فلا يأتين المساجد»[75] و«فلا يقربنا»[76]. ومما يستدل به على ذكر الخبر بعد(لولا) إذا تقيد بكون خاص قوله ﷺ: «**لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفرٍ لنقضتُ الكعبةَ فجلعتُ لها بابين**»[77] غير أن السيوطي ينكر هذا الاستدلال زاعماً أن السماع لم يرد به[78]، وقد وقف ابن مالك عند هذا الحديث، وساق طائفة من الشواهد الجارية هذا المجرى[79]، والحديث يتردد في كتب الحديث كثيراً بروايات مختلفة تضافرت عشر منها على إيراد هذه الصورة منه «لولا حدثان قومك بكفر»[80]، «لولا حداثة قومك بكفر»[81]، «لولا أن قومك حديثو عهد»[82]، «لولا أن قومك حديثٌ عهدُهم»[83]. ومن هنا فإن الأحاديث الصحيحة الموافقة للقياس كثيرة، والأحاديث التي ترد بصورتين صورة موافقة لها، وأخرى مخالفة كثيرة أيضاً. وكثيرة كذلك تلك الأحاديث التي يتضافر فيها سلامة البناء في عدة

---

(72) ابن حنبل: 2/ 253، 270، 386، 416، 467، 471، 511، صحيح البخاري: 2/ 238، 4/ 384، ابن ماجة: 1/ 4.

(73) البخاري: 1/ 219، مسلم: 2/ 80.

(74) البخاري: 1/ 219، مسلم: 2/ 70، 80، سنن أبي داوود: 1/ 324.

(75) ابن حنبل: 2/ 13، مسلم: 2/ 79، ابن ماجة: 1/ 325.

(76) ابن حنبل: 3/ 186، البخاري: 2/ 220، مسلم: 2/ 79، 80، أبو داوود: 2/ 24.

(77) أوضح المسالك: 1/ 144.

(78) همع الهوامع: 1/ 105.

(79) شواهد التوضيح والتصحيح: 65.

(80) ابن حنبل: 6/ 113، 117، 247، 253، 262، البخاري: 1/ 400، 2/ 346، مسلم: 4/ 97، النسائي: 5/ 214.

(81) ابن حنبل: 6/ 57، البخاري: 1/ 401.

(82) مسلم: 4/ 98.

(83) البخاري ـ 1/ 45، 401، مسلم: 40/ 99.

روايات مقابل الرواية المخالفة له، والمجال لا يتسع لإيراد المزيد من ذلك إضافة إلى ما أثبتناه، يستخلص من هذا كله ما يأتي:

1 ـ أنّ الرواية المخالفة لقياس اللغة لا تعدم رواية أخرى موافقة له، وفي أحيان كثيرة تكون الرواية الأسلم أكثر تواتراً في صورة متنها.

2 ـ أنّ ما في الأحاديث المشكلة من إشكال له مثيل في الغالب لما ورد في القرآن والشعر. إذ بإمكاننا أن نجد له وجهاً يسيغه.

3 ـ أنّ المخالفة التي لا يمكن توجيهها قليلة جداً، بل نادرة، بالقياس إلى الكثير الموافق لقياس اللغة، ولا يمكن أن يزري هذا المخالف بالحديث، أو يتخذ حجة لإبعاده عن مجال الاستشهاد.

4 ـ إذا كان في الحديث جانب شاذ مخالف لأقيسة اللغة فإن هذا يجري على الشعر أيضاً. والغريب أننا نجد النحاة عموماً يقفون طويلاً إزاء ما شذَّ من شواهد الشعر، إلا أنهم لا يلتفتون إلى ما جاء في الحديث، وإن كان ما في الحديث من الشذوذ شبيهاً بالشذوذ الوارد في الشواهد الشعرية، على الرغم من أن الدواعي إلى النظر في ذلك الحديث أرجح من دواعي النظر في الشعر، إذ لا ضرورة في الحديث، فإننا نجد النحاة يقلبون النظر في قول الشاعر:

إذا العجوز غضب فطلّق ولا ترضاها ولا تملّق[84]

وقوله الآخر:

وتضحك مني شيخة عبشمية كَأَنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانيا[85]

وقال الآخر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد[86]

(84) أمالي الشجري: 1/ 86.

(85) المفضليات: 158.

(86) الإيضاح في علل النحو: 104.

وقول الآخر:

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذراً  من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع[87]

ومثل هذا الضرب من الشذوذ وارد في الحديث، منه قوله ﷺ بسند ابن عمر: «**إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما فإن ذلك يحزنه**»[88]، ومثله حديث آخر عن أبي هريرة «أنْ تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك»[89] والحديث «متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادي تخلفوا معك»[90] ومثله أيضاً الحديث: «لا يتحرى أحدكم أسير أخيه فيقتله»[91]. والنحاة يسوقون هذا الشاهد:

تراه كالثغام يعلُّ مسكاً  يسوء الفاليات إذا فلينى[92]

مثلاً على حذف النون من الفعل المرفوع. وإننا لنجد في الحديث الشريف طائفة تجري على ما جرى عليه الشاهد، منها قوله ﷺ لعائشة: «**أصبح عندكم شيء تطعمونيه**»[93]، وقول عائشة رضي الله عنها: «وظننت أن القوم سيفقدوني»[94]، وفي حديث عقبة بن عامر «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يُقْرونا»[95] وفي حديث أبي هريرة «أن رجلاً قال للنبي ﷺ، إن لي قرابة أَصِلُهم ويقطعوني»[96]. وفي حديث آخر «إنهم كانوا عباداً يعبدوني»[97]، وفي حديث رجل من وفد عبد القيس «قال كيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم وضيافتهم إياكم؟

---

(87) معاني القرآن: 1/ 162.

(88) الموطأ: 2/ 253، ابن حنبل: 1/ 431، 2/ 126، الترمذي: 5/ 28.

(89) ابن حنبل: 2/ 426، 4/ 129، ابن ماجة: 1/ 24، 25.

(90) البخاري: 3/ 53.

(91) ابن حنبل: 6/ 49.

(92) الكتاب: 3/ 520.

(93) ابن حنبل: 6/ 49.

(94) ابن حنبل: 6/ 195، البخاري: 3/ 293.

(95) ابن حنبل: 2/ 102، البخاري: 4/ 194.

(96) ابن حنبل: 2/ 412، مسلم: 8/ 8.

(97) ابن حنبل: 2/ 168.

قالوا خير إخوان ألانوا فراشنا... ثم قال وأصبحوا يعلمونا كتاب الله»[98]، وحديث آخر وهو قوله ﷺ: «اللهم إن أناساً يتبعوني وإني لا يعجبني أن يتبعوني»[99].

وإذا أراد النحاة أن يتحدثوا عن إشباع كسرة تاء المخاطبة حتى تستحيل ياءً فهم لا يملكون دليلاً عليها غير الشاهد الذي رواه أبو علي الفارسي غير معزو لقائل:

رميتِهِ وأقصدت فما أخطأت الرَّمية[100]

ولم يوردوا لها شاهداً نثرياً، وفي الحديث عشرون مثالاً لهذه الصورة، منها الحديث النبوي الذي يرويه جابر بن عبد اللّه الأنصاري «وأتت رسول الله ﷺ فقال: أعصرتيه قالت: نعم، قال لو تركتيه ما زال ذلك لك مقيماً»[101] وقوله ﷺ: «لو راجعتيه فإنه أبو ولدك»[102]، وقوله ﷺ: «أرضعيه فإذا أرضعتيه فقد حرم عليك»[103]، وقوله ﷺ: «كيف رأيتيها يا عائشة»[104]. ويبدو أنها لغة، ففي كتاب سيبويه «وحدثني الخليل أن أناساً يقولون ضربتيه فيلحقون الياء وهذه قليلة[105]. وجلي أنّ ما في الحديث أدخل في الاستشهاد لمثل ذلك كله مما في الشواهد الشعرية إذ لا ضرورة فيه، ولقد كان الأمر أسلم لو أيد ما في الشاهد الشعري بما جاء في حديث رسول عليه الصلاة والسلام، إذ إن اجتماع عدة أحاديث على ما في الشاهد يؤدي، بلا شك، إلى تأييد ما في الشاهد ويدفع إلى النظر في المسألة بعيداً عن تصور أثر الضرورة. ولعل من الغريب في هذا الشأن أن نذكر أننا وجدنا في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام

(98) ابن حنبل: 3/ 432، 4/ 206.
(99) ابن حنبل: 5/ 294.
(100) شرح الكافية: 2/ 11.
(101) ابن حنبل: 3/ 340.
(102) سنن ابن ماجة: 1/ 671.
(103) طبقات ابن سعد: 3/ 61.
(104) طبقات ابن سعد: 8/ 90.
(105) الكتاب: 4/ 200.

ثلاثة أحاديث تؤيد وجهاً معروفاً، وهي قوله عليه الصلاة والسلام لأبي ذر «كيف أنت وجوعاً يصيب الناس»، وقوله «كيف أنت وقتلاً يصيب الناس»، وقوله «كيف أنت وموتاً يصيب الناس»[106]. ومع أن هذه الأحاديث تقف متساندة في صورتها هذه، مؤيدة لهذا الوجه، إلا أنك لم تجد تفسيراً مقنعاً يفسر لك لماذا يشيح النحاة بوجوههم عنها؟ ليردّدوا في هذا الموضع: (كيف أنت وقصعة من ثريد)؟!!. وثمة حديث رابع يجري في هذا النسق، إلا أنه يرد بروايتين، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «كيف أنت وأئمة من بعدي يستأثرون بهذا الفيء»[107]، إذ يروى بنصب (أئمة) ورفعها ولكل منها وجه، وقد استشهد به ابن مالك في كتابه (عمدة الحافظ)[108].

5 ـ أنّ افتراض تصرف الرواة في لفظ الحديث وصياغته ينبغي أن يقابله ـ إنصافاً ـ افتراض عدم تصرفهم خصوصاً مع صحة الحديث وموافقته لقياس اللغة، ولهذا فإن استبعاد الحديث عن مجال الاستشهاد للظن بتصرف الرواة فيه مع صحته يبقى أمراً فيه من التجنّي الشيء الكثير، يضاف إلى هذا أنّ احتمال التصرف فيما خالف لا يمكن أن يكون بالمقدار نفسه فيما يتصل بما وافق قياس اللغة بحيث يدفعنا إلى إطراح الأحاديث كلها.

6 ـ إذا كان الرواة يختلفون في رواية الحديث الواحد، وإذا كانت عدة طرق من هذه الرواية تلتقي في صورة واحدة، وإذا كانت هذه الصور المجمع عليها تؤيد وجهاً من الوجوه أو تعين في إقرار حكم فإن الإعراض عنها بعد هذا كله يعد تجنّياً لا مبرر له.

7 ـ إذا كان الرواة يختلفون في رواية الحديث بحيث يتردد بين ما يدخله في مجال الاستشهاد لمسألة من المسائل وما يخرجه منه، فإن ذلك يجري على كثير من الشواهد الشعرية، إذ تعرض لنا كتب الأدب واللغة روايات للشاهد تخرجه عما أريد له، من ذلك قول الشاعر:

---

(106) ابن ماجة: 2/ 1308.

(107) ابن حنبل: 5/ 180.

(108) عمدة الحافظ وعدة اللافظ: 404.

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاذة والفتاء[109]

والشاهد فيه إثبات النون في مئتين ونصب المعدود. لكننا نجد في مقابل هذه الرواية رواية أخرى تتصل بموضع الاستشهاد منه إذ يرد فيها (سبعين عاماً)[110] موضع مئتين عاماً. وقول الشاعر:

فمن يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيّار بها لغريب[111]

وهو مما يحتج به الذين يجيزون العطف على محل اسم إنَّ قبل تمام الخبر، وقد روي بنصب (قيّار) في مظان كثيرة[112]. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها[113]

إذ يستدل به لتقوية الحمل على المعنى، فمعناه (ليسوا بمصلحين) وقد روي (ولا ناعباً)[114]. وقول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب[115]

وقد تمسك به الذين يجيزون تقديم التمييز على عامله المتصرف، غير أن الذين يدفعونهم عن ذلك يروونه (وما كان نفسي بالفراق تطيب)[116]. ويجري في هذا المضمار قول الشاعر:

إنْ يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار[117]

---

(109) مجالس ثعلب: 275.

(110) العقد الفريد: 3/ 55.

(111) مجاز القرآن: 1/ 172.

(112) معاني القرآن: 1/ 311، نوادر أبي زيد: 20، الكامل: 1/ 320، الشعر والشعراء: 1/ 351. طبقات فحول الشعراء: 144.

(113) الكتاب: 1/ 154.

(114) الكتاب: 1/ 83.

(115) الجمل: 216.

(116) الخصائص: 2/ 384.

(117) حماسة الشجري: 90.

وهو حجة الذين يذهبون إلى اسمية (رُبَّ) إذا يجعلونها مبتدأ خبره (عار)، وقد رد هذه الرواية نفر ممن لا يذهبون هذا المذهب، قال المبرد «فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينشده، وبعض قتل عار»[118]. ويساق هذا الشاهد، وهو قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامُكم عَلَيَّ إذاً حرام[119]

مثلاً لإيصال الفعل اللازم إلى الاسم ونصبه به، وفي الكامل للمبرد «قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، مررتم بالديار ولم تعوجوا، فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة»[120]. وكذلك قول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره مَنْ لي مِنْ بعدك يا عامر[121]

تركتني في الحي ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

والشاهد فيه قوله: (تركتني ذا غربة) وكان الأجدر أن تقول: ذات غربة، وقد وجه على أنها أرادت إنساناً ذا غربة، فالمسوّغ له هو الحمل على المعنى، وقد وجدنا من يرويه (تركتني في الدار وحشية)[122]، ويروى أيضاً (تركتني في الدار لي وحشة)[123]. وقد تردد هذا الشاهد في كتب النحو، وهو قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد[124]

وموضع الاستشهاد منه ظاهر معروف، ويرويه قوم (ألم يحزنك)[125]، و(ألم يبلغك)[126]، وروي أيضاً (ألا هل أتاك)[127]. كما تردد قول الشاعر:

---

(118) المقتضب: 3/ 66.
(119) المقرب: 1/ 115.
(120) الكامل: 1/ 34.
(121) الكامل: 1/ 50.
(122) العقد الفريد: 5/ 390.
(123) العقد الفريد: 5/ 390.
(124) شرح القصائد السبع الطوال: 78.
(125) أمالي الشجري: 1/ 99.
(126) العقد الفريد: 5/ 152.
(127) سر صناعة الإعراب: 88.

من يفعل الحسناتِ اللّهُ يشكرها  والشر بالشر عند الله مثلان[128]

وهو شاهد على حذف الفاء من جواب الشرط، وقد روي بغير هذه الرواية، يقول ابن جنّي «هكذا أنشده سيبويه ورواه غيره من أصحابنا، من يفعل الخير فالرحمن يشكره»[129]. ومما ورد بروايتين مختلفتين، كل واحدة تمثل وجهاً قول القائل:

لا يبعدن قومي الذين هم  سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك  والطيبون معاقد الأزر

وهو من شواهد سيبويه، رواه في موضع (النازلون)[130]، ورواه في موضعين (النازلين)[131]. فإذا كان ورود الحديث الواحد بروايات مختلفة تخرجه عن مجال الاستشهاد أو تدخله فيه شُبَهٌ تمنع الاستشهاد به، فإن هذه الأمثلة وغيرها تظهر بجلاء أن الشعر لم يبرأ منها، إذ ليس ثمة يقين يحمل على الاطمئنان إلى أن ألفاظ الشواهد هي ألفاظ قائليها.

8 ـ أنَّ ورود الحديث بصورتين إحداهما مخالفة للقياس وأخرى موافقة له ينبغي أن يؤخذ على أنه دليل قوي يظهر مدى أمانة الذين أثبتوه، فهم قد تحرجوا من تقويمه مع إدراكهم لما فيه من مخالفة القياس لقدسية مصدره في نفوسهم، فينبغي من أجل هذا أن يكون في ورود الصورة الصحيحة بجانب الصورة غير الصحيحة ما يؤدي إلى الاطمئنان لصحة الصحيح منها لا أن يكون العكس، فيرفض الصحيح لأن بجانبه ما هو غير صحيح. يضاف إلى هذا ما هو معروف من تشدد رواته ومسجليه، ويحسن بنا أن نذكر في هذا المجال الواقعة المعروفة التي تشير إلى أن سيبويه مال عن دراسة الحديث إلى النحو إثر لحن اقترفه من قراءة حديث من الأحاديث لم يغتفرها له شيخه حمّاد بن سلمة، ولم يتجاوز

(128) الكتاب: 1/ 202.

(129) سر صناعة الإعراب: 266.

(130) الكتاب: 1/ 202.

(131) الكتاب: 2/ 58، 64.

عنها أو يتساهل بشأنها. وإذا ما أدخلنا في اعتبارنا أن الصحيح قد يتهيأ له من التواتر في صورة متنه ما لا يتهيأ لغير الصحيح في أحيان كثيرة، أدركنا حينئذٍ مدى الإجحاف والتجني اللذين يلحقان بالحديث الموافق للقياس ـ وباللغة أيضاً ـ حين يصرف النظر عنه في مجال الاستشهاد. ثم إن كثيراً مما هو مخالف للقياس من صور الحديث له وجه في اللغة يسيغه، وإن ما فيه من الشذوذ لا ينأى به كثيراً عما بلغته القراءات وشواهد الشعر الشاذة التي حظيت على مدى الدراسة النحوية باهتمام ونظر طويلين. ويبدو لي أن تأثير موقف النحاة فيما يتعلق بالاستشهاد بالحديث قد كان من القوة وشدة التأثير بحيث طال دارسينا المحدثين، إذ لم نجد ـ فيما أعلم ـ دارساً أو باحثاً منهم نظر في لغة الحديث وما تتميز به هذه اللغة من الخصائص، وربما رد ذلك إلى تأثرهم بأساليب النحاة القدامى في النحو عامة، وليس بشأن موقفهم إزاء الحديث، فهم حين ينظرون في مسألة من المسائل يجدون شواهدها وأمثلتها جاهزة في كتب النحو، فلا يحتاج الدارس بعد ذلك إلى أن يجهد نفسه بالبحث عن شاهد من الحديث يستخرجه من كتب الحديث الموسعة، ومهما يكن من أمر فإن لغة الحديث لا تخلو من خصائص مميزة، فهي، بصرف النظر عن كونها ممثلة لكلام النبي ﷺ أو كلام راويها، تمثل لغة ذلك العصر الذي رويت فيه أو دونت فيه، ومما يضفي عليها أهمية أنها تبرز لنا نصوصاً متقدمة في اللغة إذا علمنا أن جانباً منها قد أثبت في القرن الثاني الهجري[132]، وأن جانباً آخر قد أثبت في القرن الثالث الهجري[133].

(132) مالك بن أنس (رحمه الله) صاحب الموطأ (ت179هـ).

(133) ابن حنبل (ت242هـ) الدارمي (ت255هـ) البخاري (ت256هـ) مسلم (ت261هـ) الترمذي (ت270هـ) ابن ماجة (ت275هـ) النسائي (ت300هـ) (رحمهم الله تعالى).

## المصادر والمراجع


- ابن جِنّي النحوي فاضل صالح السامرائي، بغداد 1967م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة 1964م.
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار دمشق 1957م.
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، مخطوط المكتبة الظاهرية، دمشق برقم: 1957 عام.
- الأمالي لابن الشجري، حيدر آباد، الدكن، الهند 1349هـ.
- أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بالقاهرة 1390هـ 1970م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1953م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة 1959م.
- حماسة الشجري.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق محمد عبد السلام هارون 1977م.
- الخصائص لابن جِنّي، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة 1955 ـ 1959م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري. د. فاضل صالح السامرائي مطبعة الإرشاد بغداد 1971م.
- سر صناعة الإعراب لابن جِنّي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين القاهرة 1954م.
- سنن ابن ماجة، القاهرة 1313هـ.
- سنن أبي داوود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1339هـ ـ القاهرة.
- سنن الترمذي، طبعة الحلبي 1356هـ.
- سنن النسائي (المطبعة العربية بالأزهر).
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1957م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1964م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت 1982م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد أحمد شاكر، القاهرة 1966م.
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك النحوي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة 1957م.
- صحيح البخاري، المطبعة الخيرية، مصر 1320هـ.
- صحيح مسلم، دار الطباعة، القاهرة 1332هـ.
- طبقات ابن سعد، دار صادر، بيروت 1380هـ ـ 1960م.
- طبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمد أحمد شاكر، القاهرة 1952م.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق أحمد أمين وآخرين، القاهرة 1948 ـ 1953م.
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبوعات وزارة الأوقاف ـ بغداد 1977م.
- الكامل في اللغة والنحو والأدب، المُبَرِّد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة 1956م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1966 ـ 1967م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، دار الفكر ومكتبة الخانجي، القاهرة 1970م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1960م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد أحمد شاكر، طبعة دار المعارف مصر 1950م، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت 1978م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، القاهرة 1955 ـ 1972م.
- المفضليات للضبّي، تحقيق محمد أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف مصر، القاهرة 1976م.

- المقتضب، المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1963 ـ 1968م.
- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد 1971 ـ 1972م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، نشر سعيد الشرتوني 1898م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم الكويت، دار البحوث العلمية 1975م.